الإرْشاد

لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

(المتوفى سنة791 من الهجرة)

د. معن يحيى محمد العبادي(*)

الحمد للّه ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأكمل التسليم على سيدنا محمد سيد العالمين، وعلى آله وصحبه، وكلّ من كان هواه تبعاً لما جاء به.

وبعدُ؛ فإنَّ أجود كتب النحو لدى المتعلمينَ تلك التي تجملُ قواعده وتعرضها بعبارة سهلة موجزة يستطيعُ معها المتعلّمُ استيعاب أكبر قَدْر ممكن من قواعد النحو الرئيسة. وقد اشتهرت في هذا الميدان كتب نعتها الدارسون بالكتب التعليمية، ومن بَيْن أصناف الكتب التي تدخل تحت هذا المصطلح (المتون النحوية) التي ألّفها أصحابها من أجل تيسير النحو لطلبته، كمتن (المصباح) للمطرّزي (ت 610هـ)، ومتن (الكافية) لابن الحاجب (ت 646هـ) ومتن (الآجروميّة) لابن آجروم (ت 723 هـ)، وغيرها. وقد حظيت هذه المتون بعناية الطلبة حتّى اصبح حفظها من البدهيات المُسلَّم بها عندهم.

(*) قسم اللغة العربية - كلية الآداب / جامعة الموصل.

ومن تلك المتون متن (الإرشاد) لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة 791 من الهجرة [1]، الذي أخذ العلم على علماء عصره فغدا حجّة مشهوراً وإماماً جهبذاً في البلاغة والمنطق والفقه وما وراء الطبيعة، مُخلّفاً فيها كتباً تعليمية كثيرة ما زالت تعلّم في مدارس الشرف، فضلاً عن النحو الذي كان إتقانه له سبباً في تلقيبه بسيبويه الثاني [2]، وهو لقب يوحي برسوخ قدمه في علم النحو إلاّ أنّه على الرغم من هذه الدراية الكبيرة فيه لم يصنف في علم النحو غير كتاب (الإرشاد) الذي أدرجناه في صنف المتون النحوية، وقصدنا إظهاره في هذا البحث المتواضع محققاً مخدوماً؛ خدمةً للغة القرآن الكريم، ووفاءً لصاحبه رحمه الله[3].

وصف نسختي التحقيق

لقد اعتمدنا في تحقيق كتاب: (الإرشاد) على نسختين عرفناهما في ما أتيح لنا الاطلاع عليه من فهارس المخطوطات، وأحوالهما وأوصافهما كالآتي بحسب الرموز الأبجدية ترتيبهما في هذا العرض:

النسخة الأولى – (أ)

(1) ثمّة دراسة تفصيلية عنيت بحياة الإمام سعد الدين التفتازاني، وأهم تواليفه وأخباره فضلاً عمّا قاله العلماء في حقه وما كان عليه من مناقب وأخلاق، نشرت في: دائرة المعارف الإسلامية: 5/ 239 – 246.

(2) لقب خلعه عليه محمد بن الشريف الجرجاني في مقدمة شرحه لمتن (الإرشاد)، ينظر: الرشاد شرح الإرشاد: الورقة او – منه.

(3) بغية إخراج كتاب: (الإرشاد) قصرنا هذا البحث على تحقيقه تحقيقاً علمياً مستوفياً للشروط العلمية دون عقد أيّة دراسة نحويّة له، مع العزم إن شاء الله على إعداد بحث آخر يُعنى بدراسته دراسة نحوية وافية.

وهي مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة في بغداد، مكتوبة بخط نسخ معتاد، مجموع صفحاتها ثمان وثلاثون، وعدد سطور كل واحدة منها أحد عشر سطراً، ومتوسط عدد كلمات أيّ سطر ثماني أو تسع كلمات، وعليها ختم غير مقروء، وفي آخرها تدوين لبيت من الشعر باللغة الفارسية. وهذه النسخة أجود من أختها؛ لأنها كاملة لا نقص فيها، قليلة الأخطاء جداً في الرسم والنحو، وخطها عالي الجودة، وسطوره متقاربة منتظمة، وكلماته صغيرة واضحة، وهو مضبوط بالشكل إلاّ الصفحات العشر الأخيرة، وممّا يفضلها على أختها أيضا قلة الساقط منها، وناسخها – كما يبدو – هو محمد بن الشريف الجرجاني، وهو من النحاة البارعين وقد قام بنسخها سنة 823هـ، ومن أجل ذلك كلّه عددناها أصلا لنا في تحقيق الكتاب.

النسخة الثانية – (ب)

وهي مخطوطة مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، مكتوبة بخط نسخ معتاد، مجموع صفحاتها أربعون، وعدد سطور كلّ واحدة منها سبعة ما عدا صفحتها الأخيرة فقد اشتملت على ثلاثة عشر سطراً، ومتوسط عدد كلمات أيّ سطر عشر أو إحدى عشرة كلمة، وقد دوّن على صفحتها الأخيرة قول الناسخ الآتي: (وافق الفراغ من هذه المقدمة ضحى يوم الخميس ثاني عشر يوماً خلت من شهر رجب سنة ثلاثة وثمانين وألف على مشرّفها السلام، كاتبها أحمد بن مجيد العامري غفر الله ولوالديه ولإخوانه المؤمنين والمؤمنات، آمين ربّ العالمين، ورحم من نظر فيه ودعا لكاتبه الجاني المذنب) وهذه النسخة كثيرة السقط والخطأ بيد أنّها محررة بخط جميل منسق، ومن أحوالها مساعدتنا في استرجاع الساقط من النسخة الأولى.

منهج التحرير والتحقيق

ويمكن إجمال هذا المنهج بما يأتي

1. تحرير نصّ كتاب: (الإرشاد) بدقة وأناة على وفق القواعد الإملائية المتبعة اليوم.
2. مقابلة النسخة الأولى – أ (الأصل) مع النسخة الثانية – ب، وإثبات وجوه الخلاف في الهوامش، والتنبيه على مواضع الخطأ والسقط في كلّ نسخة باستعمال رموز خاصة.
3. إثبات أرقام صفحات النسخة الأولى – أ (الأصل) فقط في تحريرنا متن النص المحقق بهيئة: (او) أو (ا ظـ) بمعنى وجه الصفحة أو ظهرها.
4. العناية بالشكل النحوي والصرفي لنصّ الكتاب.
5. تخريج النصوص المشار إليها تخريجياً علمياً مناسباً، وتوثيق ما ورد في الكتاب من الآراء والأقوال من مصادرها، والإشارة في الغالب إلى مواضع ورودها في أكثر من مؤلَّف فضلاً عن الاستدراك على المؤلّف – رحمه الله – في عددٍ من المواضع باختصارٍ محكومٍ بضابط الضرورة.
6. إيجاز التعليقات في الهوامش بحسب ما تقتضيه المقامات.

وفيما يأتي تحقيق القسم الأوّل من كتاب: الإرشاد، يليه القسم الثاني في عدد آخر من مجلة آداب الرافدين إن شاء الله.

بسم الله الرحمن الرحيم

ربِّ يَسِّرْ وتمِّم بالخير[4]

الحمدُ لله الذي جَعَل بكلمته علمَ الإعرابِ مَرْفوعَ البناءِ مَنْصوبَ اللِّواءِ مجرورَ ذيلِ الشَّرفِ بجَزْم القضاء فوق السماءِ، والصلاةُ على نبيّهِ المبعوثِ بمحاسنِ الأفعال، المنعوتِ بأحاسنِ الأسماءِ، وعلى آلهِ وأصحابهِ، المضموم إلى حروفِ سيوفِهم فتْحُ الأرجاءِ، وكَسْرُ الأعداءِ، أمَّا بَعْدُ[5]:

فهذا مختصرٌ في علم النحو سمَّيْتُهُ بـ (الإرشاد)، وسألتُ اللهَ <- تعالى-> [6] أنْ ينفعَ بهِ الولدَ الأعزَّ، وكُلَّ مَنْ يحاولُ الرشادَ، وما توفيقي إلاَّ بالله عليه [7] التوكُّلُ، وبهِ الاعتصامُ[8]، < وإليه التفويض>[9] إنَّه بصيرٌ بالعباد.

مقدمة (ا ظـ) النحو: معرفةُ أحوالِ أواخر الكَلِم من جهة الإعراب <والبناء>[10].

الكلمة: لفظٌ موضوعٌ مفردٌ[11]، وأنواعُها: اسمٌ وفعلٌ وحَرْفٌ، فالاسم: ما

---

(4) ب: وبهِ نستعين يا ربِّ سهل.

(5) ب: وبعد.

(6) <...> ساقط من: ب.

(7) ب: وعليه.

(8) ب: الاعتصاد.

(9) <...> ساقط من: ب.

(10) <...> ساقط من: ب.

(11) ب: مفرداً، والصحيح ما أثبتناه.

جاز أنْ يُحدَّثَ عنه[12] أو يُضافَ إليه أو يدخلَـه التنوينُ أو حرفُ الجرِّ أو لامُ التعريفِ[13]، مِثْلُ [14]: غلامُ زَيْدٍ في الدار. والفعلُ: ما جاز أنْ يدخلَهُ قَدْ أوْ (السينُ أو سَوْفَ) [15] أو الجازمُ أوْ [16] يلحقَهُ الضميرُ المرفوعُ البارزُ، مِثْل: قَدْ قامَ، وسيقومُ، وسوْفَ يقومُ، ولَمْ يَقُمْ، وقمْتُ. والحرف: ما لَيْسَ فيه شيءٌ من ذلك.

والكلام[17]: ما فيه الإسناد، مِثْل: قامَ زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وقُمْ.

القسم الأوّل في: الاسم(2 و)

وهو مُعْرَبٌ ومبنيٌّ، فالمعربُ: ما يختلف آخره باختلاف العوامل لَفْظاً، مِثْلُ[18]: جاءَني زيدٌ، ورأيتُ زيداً، ومررت بزيدٍ، أوْ تقديراً، مِثْلُ: هذه عَصا ً، وأخذتُ [19] عصا ً، وضربتُ [20] بعصا ً. والإعرابُ: رَفْعٌ ونصبٌ وجرٌّ، ويكون[21] بحركةٍ < كما مرَّ>[22] أوْ بحرفٍ في <الأسماء الستة، وهي:> [23] أبوهُ،

(12) المراد بالتحديث عنه: الإخبار عنه، والإسناد إليه، والاسم صالح لأنْ يكون مسنداً إليه ومسنداً، أمّا الفعل فلا يصلح إلاّ أنْ يكون مسنداً فقط، وأمّا الحرف فلا يصلح لأنْ يكون مسنداً إليه ولا مسنداً. ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 1/ 23.

(13) ومن علاماته أيضا قبول حرف النداء، نحو: يا رجل أقبل.

(14) ب: نحو.

(15) الأصل: (سوف أو السين)، والصحيح ما أثبتناه بدليل ترتيبه للأمثلة.

(16) ب: و.

(17) ب: الكلام.

(18) ب: نحو.

(19) ب: رأيت.

(20) ب: مررت.

(21) ب: تكون، والصحيح ما أثبتناه.

(22) <...> ساقط من: ب.

(23) <...> ساقط من: أ.

وأخوهُ، وحَمُوهَا، وهَنُوهُ، فُوهُ، وذُو مالٍ. وفي التثنية والجمع، مِثْلُ: <جاءني>[24] مسلمانِ ومسلمونَ <وكلا واثنان وألو وعشرون> [25] وإذا تعذُّر لفظاً كـَ (عصا وغلامي) أوْ تعثَّر كـَ (قاضٍ) رفعاً وجرّاً، وكـَ (أبي) الحسن وملسمِي القوم) مطلقاً[26]، ومسلِميَّ ومسلما القوم رفعاً [27] فتقديري[28]. والنصبُ يتبَعُ الجرَّ في التثنية والجمع السالم، نحو: (2 ظـ) رأيتُ مسلمَيْنِ ومسلِمْينَ بالياء، ومُسْلماتٍ بالكسر، وبالعكس في غير المنصرف، وهو ما <يكون> [29] فيه اثنان مِنَ العَدْلِ والوصفِ والتأنيثِ <والعلمية> [30] والعُجْمَةِ والجمعِ والتركيبِ ووزْنِ الفعل <وزيادة> [31] الألف والنون، أوْ واحِدٌ يقومُ مقامَ الاثنينِ، وذَلِكَ كـَ (مساجِدَ وَ

(24) <...> ساقط من: أ.

(25) <...> ساقط من: أ.

(26) يعني: أنّ الأسماء الستة والجمع المذكر السالم إذا أضيفت إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابهما تقديرياً في الأحوال الثلاث، فإنّ لفظ الأب والجمع في المثالين المذكورين إعرابهما بالحروف لكنّها سقطت في اللفظ لملاقاة الساكن بعدها وهو لام التعريف في: الحسن والقوم، فالحرف الذي به الإعراب غير ملفوظ به فهو معرب بالحرف تقديراً إذ لا اعتبار بالخط بل باللفظ.

(27) يعني: أنّ الجمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم كان إعرابه تقديرياً رفعاً دون النصب والجرّ نحو: مسلمون فإنّه إذا أضيف إلى ياء المتكلم يجب قلب الواو ياءً وكسر ما قبل الياء، فلا واو فيه حال الرفع فهو معرب بالواو تقديراً بخلاف النصب والجرّ؛ لأنّ الياء باقية لفظاً لكنّها مدغمةٌ في ياء المتكلم، والإدغام لا يُخرج الياء عن حقيقتها وسكونها فهي باقية لفظاً. وكذا المثنى إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن فإنّ إعرابه تقديري في حال الرفع، وأمّا في حال النصب والجرّ فيمكن تحريك الياء لرفع التقاء الساكنين.

(28) ب: فتقديراً.

(29)<...> ساقط من: ب.

(30) <...> ساقط من: ب.

(31) <...> ساقط من: ب.

مصابيح)[32]، وألفُ التأنيثِ المقصورةِ كـَ (بُشْرَى) أوْ الممدودةِ كـَ (صحراء) [33]. فالعَدْلُ وهو حقيقيّ وتقديريّ، مِثْلُ: أُخَرَ وعُمَرَ، والوصف، مِثْلُ: أحْمر وأسْوَدَ، والتأنيث، مِثْلُ: طلحةَ وزينبَ. ولا بدّ من العلمية والعجمة، مِثْلُ: إسماعيل وإبراهيمَ، ولا بدّ مع العلميةِ مِنْ تحرّكِ الوسط أوْ زيادةٍ [34] على (3 و) الثلاث فـَ (نـُوْح) منصرف. والجمعُ، مِثْلُ: مساجد [35] ومصابيح، ممّا هو على فـَعَالِل أوْ فـَعَاليل[36]. والتركيب، مِثْلُ: مَعْدي كـَربَ وبعلبكَ، <ويُشْتـَرطُ العلمية>[37] وكون التركيب غير إضافيٍّ ولا إسناديٍّ [38]. ووزن الفعل، مِثْلُ: شـَمَّرَ [39]، وضـُرِبَ، ومِثْلُ: أحْمَدَ ونـَحْمَدَ وتـَغْلِبَ ويَشْكُرُ أسماءً. والألفُ والنونُ كـَ (مروانَ وعثمانَ

(32) يريد: صيغة منتهى الجموع، وهي كل جمع بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، ولا فرق بين أنْ يكون أوله ميماً كما مثل أوْ غير ميم، مثل: دراهم ودنانير، ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/ 230.

(33) وهو ممنوع من الصرف سواء أكان نكرة كما مثل أم معرفة، مِثْل: رضوى علم جبل بالمدينة، وسواء أكان مفرداً كما تقدّم أم جمعاً مثل: جرحى وأصدقاء، وسواء أكان اسما كما مثل أم صفة كـَ (حُبْلى)، ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/ 230.

(34) ب: الزيادة.

(35) ب: مساحد، والصحيح ما أثبتناه.

(36) هذا وزن عروضيّ ـ إنْ صح التعبير ـ لا صرفي، إذ الوزن الصرفي يكون على: مفاعل ومفاعيل.

(37) <...> ساقط من: ب.

(38) يريد: المركب تركيباً مزجيّاً.

(39) ب: شـَمِّرَ، والصحيح ما أثبتناه.

<وعِمْرانَ>[40] من الأعْلامِ، وكـ (عَطْشَانَ ونَدْمانَ) الذي مؤنثه: ندمى [41] من الصفات، لا ندمانَ الذي مؤنّثُهُ: نَدْمانَة[42].

تنبيهٌ: حكم غير المنصرف أنْ لا يَدْخلَهُ الكسرُ والتنوينُ؛ < لكونه مُشابِهاً لِلفِعْلِ> [43] إلاَّ إذا أُضيفَ أو عُرِّفَ باللاّمِ فيدخُلَهُ الكسرُ، مِثْلُ: صَلَّيْتُ في (3 ظـ) مساجِدِكُمْ، أوْ في المساجِدِ [44]، أوسَخَ ضرورة أو تناسب فيدخُلَهُ الكسرُ والتنوينُ، مِثْلُ <شعر>[45]:

أعِدْ ذِكْرَ نُعْمانٍ لنا إنَّ ذِكْرَهُ هُوَ المسكُ ما كرَّرْتَهُ يتضوَّعُ[46]

وزَيْدٌ في سلاسلٍ وأغلالٍ[47].

---

(40) <...> ساقط من: ب.

(41) ب: ندمي، والصحيح ما أثبتناه.

(42) بمعنى: النادمة من الندم، وأمّا ندمان الذي بمعنى: النديم من المنادمة فمؤنّثه: ندمانة، ينظر: الصحاح: 2040/5.

(43) <...> ساقط من: ب.

(44) هذا مذهب أبي إسحاق الزجاج في كتابه: ما ينصرف وما لا ينصرف / 6، وقد تابعه فيه جماعة من النحاة، ينظر: المفصل / 16، وشرحاه لابن يعيش: 1/ 58، والسخاوي/ 132.

(45) <...> ساقط من:ب.

(46) من الطويل لمجهول، استشهد به الجاميّ في: شرحه لكافية ابن الحاجب، الفوائد الضيائية: 1/ 212 فأفاد محقق الفوائد: أسامة طه الرفاعي من إحدى نسخها المخطوطة بأنَّ البيت للإمام الشافعي في مدح الإمام أبي حنيفة النعمان، ولكنه ليس في ديوانه، وقد شرح البيت في: الورقة ـ 20 من مخطوط مسمّى: شرح شواهد نحوية، غير معزو أيضا. كما استشهد بالبيت للغرض نفسه من دون نسبة أيضا فلك العلا التبريزي في: الهادية إلى حل الكافية/23، وحسن باشا في: الافتتاح شرح المصباح / 68.

(47) هذا مثال التناسب إذ نوِّنَ سلاسلٌ مع الجرّ ليناسب أغلالاً المنون المجرور، فيتجانس أجزاء الكلام بهذا التناسب.

المرفوعات

<هي>[48] الفاعلُ، والمبتدأ، والخبرُ، وخبرُ إنَّ وأخواتها، وخبرُ لا التي لنفي الجِنْسِ، واسمُ ما ولا المُشَبَّهتَيْنِ بِـ (لَيْسَ). فالفاعل: مَا أُسْنِدَ إليهِ الفعلُ أو [49]، شِبْهُهُ[50]، مِثْلُ: قامَ زيدٌ، وضُرِبَ عَمْرٌو، وزيدٌ قائمٌ أبوهُ، ومضروبٌ أخوهُ. وعامله يحذفُ جوازاً[51]، مِثْلُ: زَيْدٌ في جواب: مَنْ قامَ؟ ووجوباً <في> [52] مِثْلِ: إنْ زيدٌ قامَ، ولا يتأخَّرُ عنه ولا يتعددُ، فالفاعل في (4 و) مِثْلِ: زيدٌ ضَرَبَ مضمرٌ [53]، وكذا في: ضَرَبني وأكْرمني زيدٌ، والمُظْهَرُ معمولُ الفعل الثاني عند البصريينَ والأوّلُ عند الكوفيينَ [54]، <ويَظْهَرُ> [55] الخلافُ في مِثْلِ: ضَرَبني وأكْرمْتُ زيداً، وضَرَبْتُ وأكرمني زيدٌ[56].

---

(48) <...> ساقط من: ب.

(49) ب: و، والصحيح ما أثبتناه.

(50) إنما قال: أو شبهه ليدخل في الحدّ فاعل المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأسماء الأفعال والظروف والجار والمجرور.

(51) ب: جواز، والصحيح ما أثبتناه.

(52) <...> ساقط من: ب.

(53) يريد به: المستتر المستكن، وهو ما ليس له صورة في اللفظ، وقد يكون واجب الاستتار كما في: اضْرِبْ، وقد يكون جائز الاستتار كما مثّل المصنف.

(54) الأقرب أحقّ بالعمل من الأسبق عند البصرية، لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعمول، والأسبق عند الكوفية أحقّ لسبقه ولسلامته من تقديم مضمره على مفسرِه، ينظر: الإنصاف: 1/ 83، شرح المفصل: 78/1، همع الهوامع: 3/ 94.

(55) <...> ساقط من: ب.

(56) في هذين المثالين أعمل الثاني على ما هو اختيار البصريين، فيكون الأول إمَّا أنْ يطلب المتنازع (زيد) للفاعلية ـ كما في المثال الأوّل ـ أو للمفعولية ـ كما في المثال الثاني ـ، فإنْ كان طالباً له للفاعلية ←

<وَ>[57] **المبتدأ** : هو الاسمُ المجرَّدُ عَنِ العواملِ اللَّفظيَّة المُسْنَدُ إليهِ. والخبرُ: هو المُسْنَدُ إلى المبتدأ. <والمبتدأ قَدْ يكونُ نَكِرَةً>[58]، مِثْل: رجلٌ فاضِلٌ في الدارِ[59]، <وَ>[60] أَرجلٌ في الدار أمِ ٱمرأةٌ، وَما أحدٌ خَيْرٌ مِنْكَ، <وفي مِثْلِ: في>[61] الدارِ رجلٌ. والخبرُ قَدْ يكونُ جُمْلَةً اسْميَّةً، مِثْلُ: زيدٌ (أبوهُ قائمٌ)[62]، أوْ[63] فعليَّةً، مِثْلُ: زيدٌ قامَ[64] أبوهُ، أوْ[65] شرطيَّةً، مِثْلُ: زيدٌ إنْ تُعْطِهِ يَشْكُرْكَ، أوْ[66] ظرفيّةً، مِثْلُ: زيدٌ في (4 ظـ) الدار أبوهُ، ولا بدَّ مِنْ عائدٍ وقَدْ يُحْذَفُ، مِثْلُ: السَّمْنُ مَنوَانِ[67]

◄ فالبصريون يضمرون في الأول فاعلاً مطابقاً للمتنازع، وذهب الكسائي إلى حذف الفاعل من الأوّل؛ حذراً من الإضمار قبل الذكر، ونُقِلَ عن الفراء منع هذه المسألة، أي: إعمال الثاني إذا طلب الأول المتنازع للفاعلية، وأوجب إعمال الأوّل في مثل هذا، وقد جوّز أنْ تأتي بفاعل الأوّل ضميراً بعد المتنازع، نحو: ضربني وأكرمني زيد هو. أمّا إذا أعملت الثاني وطلب الأول المتنازع للمفعولية فالواجب حذف المفعول، وههنا وافق البصريون الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل، ينظر: شرح الكافية: 1/ 181 – 182.

(57) <...> ساقط من: ب.

(58) <...> ساقط من: أ.

(59) زيد في ب: والمبتدأ قَدْ يكون نكرة.

(60) <...> ساقط من: أ.

(61) <...> ساقط من: ب.

(62) الأصل: (قائم أبوه)، والصحيح ما أثبتناه.

(63) ب: و، والصحيح ما أثبتناه.

(64) ب: قائم، والصحيح ما أثبتناه.

(65) ب: وَ، والصحيح ما أثبتناه.

(66) ب: وَ، والصحيح ما أثبتناه.

(67) ب: منوانٌ، والصحيح ما أثبتناه.

بدِرْهَمٍ[68].

والخبرُ قَدْ يُقَدَّمُ جوازاً، مِثْلُ: تميميٌّ أنا، ووجوباً <في> [69] مِثْلِ: في الدارِ رَجُلٌ، وأيْنَ زيدٌ؟ وكلٌّ منهما يجوزُ حذفُهُ، مِثْلُ: الهلالُ واللهِ [70]، وخَرَجْتُ فإذا السَّبُعُ[71]. وقَدْ يَجِبُ حَذْفُ الخبرِ، مِثْلُ: لَوْلا زَيْدٌ لكانَ كذا [72]، وقد يدخله الفاءُ، مِثْلُ: الذي يأتيني[73] فلَهُ دِرْهَمٌ، وكلُّ رجُلٍ في الدار فلَهُ دِرْهَمٌ[74].

خبرُ إنّ وأخواتها: هو المُسْنَدُ المرفوعُ <بها> [75]، مِثْلُ [76]: إنَّ زيداً قائمٌ. ولا يجوزُ تَقْدِيمهُ إلاّ إذا كانَ ظَرْفاً، مِثْلُ: <إنَّ>[77] في الدار رَجُلاً.

خبرُ لا التي لِنَفْيِ الجنْسِ: هو المُسْنَدُ المرفوعُ بها، < مِثْلُ> [78]: لا[79] غلامَ قائمٌ (5 و) وقَدْ يحذفُ، مِثْلُ: لا بأسَ[80].

---

(68) ... إذا وجدت قرينة تدلّ عليه، كما في مثال المصنف، وَ (السمنُ) مبتدأ، و (منوانِ) مبتدأ ثانٍ، (بدرهم) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، والتقدير: منوانِ منهُ بدرهم، و (منه) المحذوف صفة لمنوانِ؛ لذا صحّ وقوعه مبتدأ على الرغم من أنه نكرة.

(69) <...> ساقط من: ب.

(70) أي: هذا الهلال والله، حذف الخبر لدلالة الحال عليه.

(71) أي: خرجتُ فإذا السبع واقفٌ أو مفاجئٌ أو نحوه، تدلّ عليه إذا التي للمفاجأة.

(72) ... إذِ انضم إلى القرينة وهي لفظ (لولا) ما يسدّ مسدّه، وهو جواب لولا، والتقدير: لولا زيد موجود أو مستقرّ لكان كذا.

(73) ب: يأتين.

(74) ... إذا أشبه المبتدأ الشرط والخبر الجزاء، وذلك إذا كان المبتدأ موصولاً صلته فعل أو ظرف، أوْ نكرة صفتها فعل أو ظرف، وقد مثل المصنف الفعلية في الموصول والظرفيه في الموصوف اكتفاءً واختصاراً.

(75) <...> ساقط من: ب.

(76) ب: نحو.

(77) <...> ساقط من: ب.

(78) <...> ساقط من: ب.

(79) ب: إلا، والصحيح ما أثبتناه.

(80) أي: لا بأسَ حاصلٌ عليكَ، وإنما يحذف خبرها إذا كان عاماً كالموجود والحاصل، وغير ذلك؛لدلالة النفي عليه.

اسم (ما ولا) المشبّهتَيْنِ بـِ (لَيْسَ)[81]: هو <المُسْنَدُ إليهِ المرفوعُ بهما>[82] مِثْلُ: ما زَيْدٌ قائماً، ولا رجلٌ قاعِداً.

المنصوبات

هي المفعولُ المطلقُ، وبهِ، وفيهِ، ولـَهُ، ومعهُ، والحالُ، والتَّمْييزُ، والمُسْتَثْنَى وخَبرُ كانَ وأخواتِها، وآسمُ إنَّ وأخواتِها، وآسمُ لا لِنَفْي الجنسِ، وخَبرُ ما ولا المُشَبَّهتَيْنِ بـِ (لَيْسَ).

فالمفعولُ المطلقُ: <هو>[83] مَصْدَرٌ[84] انْتَصبَ بفِعْلٍ للتأكيدِ[85] أو النَّوْعِ أو العَدَدِ، مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً[86]، أو جِلْسَةً[87]، أو جَلْسَةً[88]، وقَدْ يكونُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ، مِثْلُ: قَعَدْتُ جُلُوساً، وقَدْ يُحْذَفُ <فِعْلُهُ>[89] جوازاً[90]، مِثْلُ: خَيْرَ مَقْدَمٍ[91]، وَوُجُوباً، مِثْلُ: حَمْداً لَهُ، وسَقْياً لَهُ، وما يُشْبِهُ ذلك[92].

(81) مثلهما (لات) نحو قوله – تعالى -: (ولاتَ حين مناص) 3 – ص، و (إنْ) النافية، مثل: إنْ رجلٌ في الدار.

(82) <...> ساقط من: ب.

(83) <...> ساقط من: أ.

(84) ب: صدر، والصحيح ما أثبتناه.

(85) ب: التأكيد، والصحيح ما أثبتناه.

(86) مصدر انتصب للتأكيد، وهو بمعنى الجنس ليشمل الواحد والاثنين والجمع.

(87) بكسر الجيم مصدر انتصب لبيان النوعية.

(88) بفتح الجيم مصدر انتصب لبيان العددية.

(89) <...> ساقط من: ب.

(90) ب: الجواز، والصحيح ما أثبتناه.

(91) هذا قولك لمَنْ قَدِمَ من السفر، أي: قدِمت خيرَ قُدومٍ، حذف الفعل لدلالة الحال عليه.

والمفعول به: (5 ظـ) ما انتصبَ بفِعْلٍ متعدٍّ على أنـَّه واقعٌ عليه [93]، مِثْلُ: <ضربْتُ زيداً> [94]، ويجوزُ أنْ يتعدَّدَ، مِثْلُ: أعطيتُ زيداً دِرْهماً [95]، وأعلمتُ زيداً عَمْراً [96] فاضلاً [97]، وأنْ يَتَقَدَّمَ، مِثْلُ: زيداً ضربْتُ، ويُحْذَفُ عامِلُهُ جوازاً، مِثْلُ: زيداً في جواب: مَنْ ضربْتَ؟ وَوُجُوباً فيما إذا فُسِّرَ، مِثْلُ: زيداً ضربْتُهُ، أو قُصِدَ التحذيرُ، مِثْلُ: إياكَ والأسدَ، أو الإغراءُ [98]، <مِثْلُ: أخاكَ أخاكَ> [99] أو الاختصاصُ، مِثْلُ: نحنُ العربَ نُكْرِمُ الضيفَ، أوْ <النداءُ> [100] مِثْلُ: يا عبدَالله، ويا طالِعاً جَبَلاً، ويا رَجُلاً، ويُبْنَى على الضمّ إذا كانَ مُفرَداً مَعْرِفَةً، مِثْلُ: يا زَيْدُ (6 و) [أو نكرةً، مثل:] [101] يا رجلُ، ويجوزُ في توابعِهِ الرفعُ والنَّصْبُ، مِثْلُ: يا زَيْدُ العاقِلُ <والعاقِلَ> [102]، ويا تميمُ أجْمعونَ وأجْمَعينَ، ويا زَيْدُ والحسنُ <والحسنَ> [103].

---

(92) علّة حذف الفعل كثرة الاستعمال، والتقدير: حَمِدَه حَمْداً، وسقاهُ الله سَقْياً، وما يُشْبه ذلك، نحو: رَعْياً، وشُكْراً، وخَيْبَة، ينظر: الكتاب: 383/1 ـ 384.

(93) ... حسياً كانَ ـ كما مثل المصنف ـ أم معنوياً كقولنا: شكرتُ الله.

(94) <...> ساقط من: ب.

(95) هذا مثال تعدي الفعل إلى مفعولين ثانيهما غير الأوّل.

(96) الأصل: عمرواً، والصحيح ما أثبتناه.

(97)هذا مثال تعدي الفعل إلى ثلاثة مفاعيل ثانيهما عَيْن الأوّل.

(98) ب: والاغرا.

(99) <...> ساقط من: ب.

(100) <...> ساقط من: ب.

(101) [...] زيادة يقتضيها السياق.

(102) <...> ساقط من: ب.

(103) <...> ساقط من: ب.

بخلاف مِثْل: <يا>[104] زَيْدُ وَعْمرُو فإنَّهُ [مبنيّ][105] على الضم، وبخلافِ ما إذا كانت[106] مضافةً، مِثْلُ: يا زَيْدُ ذا الكرَمِ، ويا تميمُ كلّهم، ويا زَيْدُ <وَ>[107] عبدَاللهِ فالنَّصْبُ[108]. <وَ>[109] إذا كانَ المنادى عَلَماً مَوْصوفاً بِـ (ٱبْنٍ) أُضيفَ إلى عَلَمٍ، مِثْلُ: يا زَيْدُ بنَ[110] عَمْرو، ويا هِنْدَ[111] بنتَ عاصمٍ، فالمختار فتحه [112]. ويجوزُ حَذْفُ حَرْف النداء[113]، كقوله - تعالى -: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا) [114]، وكقولكَ: أيّها الرجلُ (6 ظـ) افْعَلْ كذا، وحَذْفُ المنادى كقوله <-تعالى-> [115]: (أَلاَ يا اسجدوا)[116].

---

(104) <...> ساقط من: ب.

(105) [...] زيادة يقتضيها السياق.

(106) أي: التوابع.

(107) <...> ساقط من: ب.

(108) وذلك مشروط بكون المضاف غير مصاحب للألف واللام كما مثّل له المصنف، فإن كان مصاحباً لهما جاز رفعه ونصبه، نحو: يا زيدُ الكريمُ الأبِ.

(109) <...> ساقط من: ب.

(110) الأصلان: ابن، والصحيح ما أثبتناه.

(111) الأصل: هنداً، والصحيح ما أثبتناه.

(112) أي: فتح المنادى مع جواز ضمه؛ لأنّه منادى مفرد معرفة.

(113) ... إلاّ مع اسم المضمر والمستغاث والمندوب، ينظر: شرح المفصل: 2/ 15.

(114) الآية 29 من سورة يوسف.

(115) <...> ساقط من: ب.

(116) الآية 25 من سورة النمل، وقد قرأ بقراءة التخفيف هذه الكسائي وأبو جعفر والحسن، ينظر: السبعة في القراءات/480، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر/ 336، معجم القراءات القرآنية: 346/4. وعلى هذه القراءة يكون المنادى محذوفاً؛ لدلالة حرف النداء عليه، فـ (ألاَ) حرف تنبيه، و (يا) حرف نداء، والفعل فعل أمر مبني، والتقدير: ألاَ يا هؤلاء اسجدوا لله، ينظر: شرح المفصل: 2/ 24.

ومن خواصِّ المنادى التَّرْخيمُ: وهو أنْ يُحْذَفَ من آخرهِ للتخفيفِ حَرْفٌ، مِثْلُ: يا ثُـبَ في: ثُـبَةٍ، ويا حار في: حارثٍ، أوْ حَرْفان، مِثْلُ: يا أسْمَ في: أسْمَاءَ، ويا مَنْصُ في: مَنْصُور، ـ وَ الاسمُ الأخيرُ مِنَ المُرَكَّبِ، مِثْلُ: يا مَعْدِي في: مَعْدِي كرب.

والمفعول فيهِ: اسمُ زمانٍ أو مكانٍ انْتَصَبَ بفِعْلٍ على أنَّهُ واقعٌ فيه، مِثْلُ: سِرْتُ يَوْمَ الجمعَةِ، وجِيناً من الدَّهرِ، وجلسْتُ أمامَهُ وعِنْدَهُ، ودَخَلْتُ الدارَ [117]. وقَدْ يُضْمَرُ عامِلُهُ، مِثْلُ: يَوْمَ الجمعةِ في: (7 و) جَوَابِ: مَتَى جِئْتَ؟.

والمفعولُ لَهُ: <هو>[118] ما انْتَصَبَ بِفِعْلٍ على أنَّهُ فُعِلَ لأجْلِهِ، مِثْلُ: ضربَتُهُ تأديباً، وقَعَدْتُ عَنِ الحرْبِ جُبْناً.

والمفعولُ مَعَهُ: اسمٌ بَعْدَ الواو بمعنى: مَعَ مَنْصوبٌ بفِعْلٍ لَفْظاً، مِثْلُ: اسْتَوى الماءُ والخشبَةَ، أوْ مَعْنىً[119]، مِثْلُ: مالَكَ وزَيْداً، أي: ما تَصْنَعُ[120].

الحالُ: مَنْصوبٌ بفِعْلٍ أوْ مَعْناهُ لبيان كَيفيَّتِهِ، مِثْلُ: جاءَ [121] زيدٌ راكباً، وزيدٌ في الدار قائماً، ولا تكونُ إلاَّ نكِرةً، وصاحبُها إذا كانَ نكرةً غيْرَ مَخْصُوصةٍ وَجَبَ تقديمُهَا، مِثْلُ: سارَ راكباً رجلٌ. وقَدْ يكونُ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، مِثْلُ: جاءَ زَيْدٌ

---

(117) الزمان كلّه ينصب بالظرفية سواءٌ أكان مبهماً أم محدوداً، وكذا المكان المبهم فحسب، أمّا المكان المحدود كلفظ الدار في مثال المصنف فلا بدّ له من ذِكْر (في)، وقد انتصب على المفعولية توسعاً بعد إسقاط الخافض، ينظر: المصباح في النحو / 68.

(118) <...> ساقط من: أ.

(119) وهو ما يمكن استنباط معنى الفعل منه.

(120) ب: تصنو، والصحيح ما أثبتناه.

(121) ب: جاءني.

(7 ظـ) والشمسُ طالِعةٌ، أوْ فعليَّةً، مِثْلُ: جاءَ الأميرُ وقَدْ رَكِبَ غُلْمانُهُ، أوْ <جاءَ الأميرُ>[122] تُقَادُ[123] الجنائب[124] بَيْنَ يَدَيْهِ.

/ **التمييزُ:**/ [125] منصوبٌ يَرْفَعُ الإبهامَ عَنْ (مَفْرَدٍ تامٍّ [126]) بالتَّنْوينِ أوْ بنونِ التَّثْنيةِ أوْ[127] <شِبْه>[128] الجمعِ أوْ الإضافةِ، مِثْلُ: رَطْلٌ زَيْتاً، ومَنَوَانِ سَمْنا ً، وعشرونَ درهماً، ومَوْضعُ كفٍّ سحاباً، أوْ عن نِسْبَةٍ، مِثْلُ: طابَ زَيْدٌ نَفْساً، (أوْ أباً، أوْ أبُوَّةً[129]) أوْ داراً، أوْ عِلْماً. ولا يَتَقَدَّمُ على مُبْهَمِهِ.

<**المستثنى**: منصوبٌ>[130] بَعْدَ إلاَّ وأخواتِها، وذلكَ حَيْثُ يكونُ منقَطِعاً، مِثْلُ: جاءَني القومُ إلاَّ حماراً، أوْ متَّصِلاً في كلامٍ مُوجَبٍ (8 و) ذُكِرَ المستثنى مِنْهُ، مِثْلُ: جاءَني القومُ إلاّ زيداً، أوْ قُدِّمَ[131] المستثنى على المستثنى مِنْهُ، نَحْو: ما جاءَني إلاَّ زَيْداً أحدٌ. وأمَّا في غَيْر الموجَبِ فالمختارُ البَدَلُ[132]، مِثْلُ: ما جاءَني

---

(122) <...> ساقط من: ب.

(123) الأصل: يُقاد، والصحيح ما أثبتناه.

(124) ب: الجنايب.

(125) /.../ مطموس في: ب.

(126) ب: (مفرداً تامّاً)، والصحيح ما أثبتناه.

(127) ب: و.

(128) <...> ساقط من: ب.

(129) ب: (أبوين أو أبوناً)، والصحيح ما أثبتناه.

(130) <...> ساقط من: ب.

(131) ب: مُقدَّماً.

(132) .... ويجوز النصب على الاستثناء، لكنّ الإبدال أولى، وهو ما ذهب إليه سيبويه في: الكتاب: 2 / 336، وينظر: المقتضب: 4/ 399، شرح المفصل: 2/ 81 ـ 82، همع الهوامع: 2/ 192.

أحدٌ أوْ مِنْ أحَدٍ إلاّ زَيْدٌ بالرَّفْعِ[133]. وإذا لَمْ يُذْكَر المستثنى مِنْهُ فَهو على إعْرابِهِ، مِثْلُ: ما جاءَني إلاَّ زَيْدٌ، وما ضَرَبْتُ إلاّ زَيْداً[134]، وما سِرْتُ ألاَّ راكباً، أوْ إلاَّ يَوْمَ الجُمُعَةِ. وبَعْدَ (غَيْرَ وسِوَى[135] وَ سَوَاءٍ) لا يكونُ إلاَّ مجروراً، مِثْلُ: جاءَني القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ. وَحُكْمُ (غَيْر) في الإعراب حُكْمُ المستثنى.

/**خَبَرُ كانَ**/[136] وأخواتها: منصوبٌ بها، مِثْلُ: كانَ زَيْدٌ قائماً. وحُكْمُهُ حُكْمُ خَبَرِ (8 ظـ) المبتدأ إلاَّ أنَّهُ يَتَقَدَّمُ مَعْرفَةً، مِثْلُ: كانَ القائمَ زَيْدٌ.

/**اسمُ إنَّ**/[137]وأخواتها: مُسْنَدٌ إلَيْهِ مَنْصُوبٌ بها، مِثْلُ: إنَّ زَيْداً قائمٌ.

المنصوبُ بِـ (لاَ) التي لِنَفْيِ الجِنْسِ، مِثْلُ: لا غلامَ رَجُلٍ في الدار، ولاَ عشرينَ دِرْهماً لكَ. والمُفْرَدُ يُبْنَى على الفَتْحِ، مِثْلُ: لا رَجُلَ، أوْ يُرْفَعُ مَعَ الفَصْلِ، مِثْلُ: لا فيها رَجُلٌ ولا امرأةٌ. ويجوزُ في النَّعْتِ للمبنيّ و <في>[138] العطف على اللفظ الرفعُ والنصبُ[139]، مِثْلُ: لا رَجُلَ ظَرِيفٌ وظَرِيفاً، وَلاَ أبَ

(133) إنما أورد المصنف لاختيار البدل مثالين؛ تنبيهاً على أنّ الإبدال قد يكون من لفظ المستثنى منه كما في المثال الأوّل، أو من محله عند تعذر الحمل على اللفظ كما في المثال الثاني.

(134) ب: زيد، والصحيح ما أثبتناه.

(135) ب: وسو، والصحيح ما أثبتناه.

(136) /.../ مطموس في: أ.

(137) /.../ مطموس في: ب.

(138) <...> ساقط من: أ.

(139) ذكر محمد بن الشريف الجرجاني في كتابه: الرشاد شرح الإرشاد / 55 أنّ في كلام الإمام التفتازاني إخلالاً؛ لأن الرفع والنصب ليس كلاهما للحمل على اللفظ بل الرفع على المحل والنصب على اللفظ، فكان عليه ذِكْرُ المحل كما ذَكَرَ اللفظ.

وابْنٌ وابْناً. وقد يُبْنَى[140] النَّعْتُ، مِثْلُ: لا رَجُلَ ظريفَ بالفَتْحِ، وقَدْ يُحذَفُ ٱسْمُ لا، مِثْلُ: لا عَلَيْكَ[141].

/خَبَرُ ما وَ لاَ/ [142] المُشَبَّهَتَيْنِ بلَيْسَ: (9 و) مَنْصوبٌ بِهِمَا، مِثْلُ: ما زَيْدٌ قائماً، ولا رَجُلٌ أفضلَ مِنْكَ، وإذا قُدِّمَ [143] على الاسمِ أوْ فُصِلَ بَيْنَهما بِـ (إلاَّ) بَطَلَ العملُ [144]، مِثْلُ: ما قائمٌ زَيْدٌ، وما زَيْدٌ إلاّ قائمٌ.

(140) ب: يبني، والصحيح ما أثبتناه.

(141) أي: لا بأسَ عليكَ.

(142) /.../ مطموس في: أ.

(143) ب: تقدّم.

(144) ... وكذا يبطل عمل ما إذا اقترن اسمها بِـ (إنْ) الزائدة، أو قُدِّمَ معمول خبر (ماولا) على اسمها إلاّ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

Abstract

Author: Saad ud-Din bin Omar al-Taftazani (Died in 791 A.H.)

Dr. Ma'n Mohammad al Ebadi [*]

This paper studies an important Book of Grammar classified among as one of pedagogical books, entitled al-'Irshad. This book was written by the celebrated scholar, Saad ud-Din bin Omar al-Taftazani. This study starts with a brief Introduction about this book and a description of the two editions of the book used by the study i.e. al-Awqaf edition, Baghdad and Mosul. Because of the characteristics of the former edition, it was adopted as the original source of the study. Then, we explained our method of study. We aimed to show this book as thoroughly investigated in order to be loyal to the Glorious Quran and the author of the book.

(*) Dept. of Arabic Language - College of Arts / University of Mosul.